المصارف الأجنبية وأهمية تواجدها في السوق المصرفي بالدول النامية

Foreign banks and the importance of their presence in the banking market in developing countries"

الاستاذة : عازه يوسف محمود الحصادي

جامعة عمر المختار ليبيا

Aza Yousef Alhasadi

Omar Al Mukhtar University Libya

azaalhasadi@yahoo.com

ملخص:

شهدت العقود الثلاث الأخيرة توسع نحو تبني العديد من دول العالم لبرامج الإصلاح والتحول الاقتصادي والآخذ بآليات السوق والتوجه نحو تحرير التجارة في الخدمات المالية نتيجة لنمو تيار العولمة المالية، لذا هدفت هذه الدراسة الي معرفة مدي اهمية تواجد المصارف الاجنبية بالدول النامية وتم استخدام اسلوب التحليل الوصفي من خلالاستقراء ماورد في الادبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث وتوصلت هذه الدراسة الي ان الدول النامية تسعى جاهده لجذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع المصرفي من أجل تحسين وتحديث النظام المصرفي وجعل أدائها أكثر فاعلية لتتمكن من القيام بدور فعال في إعادة توزيع تدفق رؤوس الأموال على القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية .

الكلمات المفتاحية: المصارف الاجنبية، السوق المصرفي

Abstract:

The most of the world countries in the last three decades have seen major changes that represented in adoption of reform programs، economic transformation، and take market mechanisms، also liberalization of trade in financial services due to the growth of the financial globalization trend. Therefore، this study aimed at finding out the importance of the presence of foreign banks in developing countries. The study concluded that the developing countries are striving to attract foreign investments to the banking sector in order to improve and modernize the banking system and make its performance more effective to be able to play an effective role in the redistribution of the flow of capital to the most productive economic sectors.

Keywords: foreign banks، banking market

مقدمة :

إن المصارف باعتبارها مؤسسات مالية ذات طبيعة خاصة تخضع لعوامل المنافسة والتطوير المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي، ونظراً لأن هذه المصارف تعمل في بيئة تنافسية متنامية، فقد ساهمت تلك البيئة المتغيرة والمتحررة في توسيع نشاط المصارف الأجنبية واتجاهها للعمل في الدول النامية كنتيجة طبيعية لتوسع حجم التجارة الدولية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وقد شهدت العقود الثلاث

الأخيرة توسع نحو تبني العديد من دول العالم لبرامج الإصلاح والتحول الاقتصادي والآخذ بآليات السوق والتوجه نحو تحرير التجارة في الخدمات المالية نتيجة لنمو تيار العولمة المالية.

لذا توجهت العديد من البلدان النامية لفكرة نفاذ المصارف الاجنبية لاسواقها المحلية لما ستساهم به مصارف الاجنبية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في تلك البلدان، وقد جاءت تلك الفكرة نتيجة تبني العديد من دول العالم برامج لخصخصة جهازها المصرفي وتوسيع قاعدة ملكية البنوك العامة، وقد أشارت العديد من البحوث التجريبية إلى أن نمط وتوقيت دخول المصارف الأجنبية يعتمد على الدرجة التكامل الاقتصادي بين البلد الأصلي للبنك الأجنبي والبلد المضيف، وفرص السوق المتاحة في البلد المضيف، وقيود الدخول والانظمة الاخري (بما في ذلك المعاملة الضريبية). وحجم البنك، والكفاءة، والقيود المفروضة على الخدمات المصرفية .

مشكلة البحث :

نظرا لاوجه القصور التي تعاني منه المصارف المحلية في الدول النامية في مواجهه تحديات العولمة المصرفية والابتكار المالي وعجزها في تغطية احتياجات بعض القطاعات الاقتصادية، لذا توجهت العديد من البلدان النامية لفكرة نفاذ المصارف الاجنبية لاسواقها المحلية لمعرفة مدي اهمية المصارف الاجنبية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .لذا فان مشكلة البحث يمكن طرحها في التساؤل الاتي:**– ما مدي اهمية تواجد المصارف الاجنبية بالدول النامية ؟**

وعليه يمكن طرح الفرضية التالية :

" يعتبر تواجد المصارف الاجنبية مهم بالنسبة للدول النامية من اجل تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي" .

أهمية وأهداف البحث :

تكمن اهمية البحث في زيادة الاهتمام بالمصارف الاجنبية باعتبارها أحد الجهات المقدمة للخدمات المالية للعملاء وقد ازداد الاهتمام بها خلال التسعينات من القرن العشرين نتيجة عمليات التحرر المالي وعمليات الخصخصة للبنوك المملوكة للدولة كل ذلك ساهم في تشجيع دخول المصارف الاجنبية، ونظرا للدور الذي تلعبه المصارف الاجنبية في تخفيف اوجه القصور الذي تعاني منه المصارف المحلية من ناحية، ومن ناحية اخري تمثل المصارف الاجنبية حافز للتنمية المالية وذلك من خلال الخبرات المتفوقه التي تمتلكها تلك المصارف وقدرتها علي توفير مصادر التمويل الجيدة وكذلك قدرتها تقليل تكاليف الاقتراض من خلال خفض هوامش الفائدة، كل ذلك شجع البلدان النامية علي زيادة دخول المصارف الاجنبية إليها

من أجل تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في مجال الأعمال المصرفية والاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية و توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة.

وفي هذا الاطار تهدف هذه الدراسة للتعرف علي :

*التعرف علي مفهوم المصارف الاجنبية و طرق نفاذها للسوق المصرفي بالدول النامية .

*التعرف علي الاشكال التنظيمية لدخول المصارف الاجنبية للاسواق المحلية .

*التعرف علي عوامل تواجد المصارف الاجنبية واهم المؤشرات التي تستند عليها للنفاذ للاسواق المصرفية المحلية.

*التعرف علي اثر تواجد المصارف الاجنبية علي اداء المصارف المحلية ومقارنة ادائها بإداء المصارف المحلية .

منهجية البحث :

اعتمدت هذه الدراسة علي المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة ومتغيراتها وذلك بالاعتماد علي كل ماورد في الكتب العربية والاجنبية والدوريات ومواقع الانترنت وذلك للتعرف علي اهم المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث.

الدراسات السابقة:

دراسة أمين محمد تبحث هذه الدراسة في واقع البنوك الأجنبية في اليمن وذلك من خلال ثلاثة مؤشرات وظيفية، وهي الأصول والثقة والائتمانات ومقارنة هذه المؤشرات مع البنوك المحلية. وتوصلت هذه الدراسة الي انخفاض موجودات البنوك الأجنبية مقارنة بحجمها هذه البنوك في النظام المصرفي. وعلاوة على ذلك، الودائع بالعملةالاجنبية تأخذ الدرجة الأولى في هيكل البنوك الأجنبية بنسبة 44.81٪ علي الرغم من انخفاض العائد عليها مقارنة بالبنوك الاجنبية، وكذلك ينخفض الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص في مقارنتها بالائتمان المقدم للحكومة.

دراسة قشي مريم (2016)، تتعلق هذه الدراسة بمعرفة دور البنوك الاجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية وقد طبقتهذه الدراسة علي بنكسوسيتب جنرال الجزائر وتوصلت هذه الدراسة الي ان بنك سوسيتي جنرال يتوفر فيه كل المزايا التي تمكنه من المساهمة في التنمية الاقتصادية وخاصة بعد سماح قانون النقد والقرض 1990 بتغيير الهيكل المصرفي الجزائري.

دراسة حاتم الاحمر (2008) هدفت هذه الدراسة للتعرف علي دور البنوك الاجنبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان وتوصلت هذه الدراسة الي ان دور البنوك الاجنبية كان واضح في القطاع الخدمي حيث ساعدت مساعدة فعالة في تنمية القطاع الخدمي وذلك عن طريق المرابحات المصرفية، اما بالنسبة

للقطاع الصناعي وجدت الدراسة ان البنوك الاجنبية كانت مساهمتها غير كافية للقطاع الصناعي حيث تركز اغلب الصرف فقط علي استيراد المواد الخام وفيما يخص نقل التكنولوجيا فتوصلت الدراسة الي عدم مساهمة البنوك الاجنبية في تنمية وتطوير الصناعة المحلية وكذلك الامر فيما يخص القطاع الزراعي فانها لم تساعم في تطويره .

دراسة stijin واخرون، اهتمت هذه الدراسة بتحليل اثر دخول البنوك الاجنبية الي السوق المصرفي المحلي وتاثيرة علي كفاءة البنوك المحلية من خلال تطبيقها علي عينة من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية وتوصلت هذه الدراسة إلي أن زيادة دخول البنوك الاجنبية الي السوق المصرفي المحلي سوف يؤدي الي زيادة درجة منافسة وكفاءة البنوك المحلية وايضا أننسبة عدد البنوك الاجنبية الي اجمالي عدد البنوك في السوق المحلي له تاثير جوهري علي كفاءة البنوك المحلية وان هامش الفائدة والربحية بالنسبة للبنوك الاجنبية كانت اكبر من مثيلتها من البنوك المحلية في حالة الدول الناميةوالعكس في حالة الدول المتقدمة .

دراسة Niels &Robert، قامت هذه الدراسة بتحليل وقياس أثر دخول البنوك الاجنبية إلي السوق المصرفي المحلي علي كفاءة البنوك المحلية وذلك بتطبيقها علي26 دولة نامية خلال الفترة 1990-1996، وتوصلت الدراسة الي ان دخول البنوك الاجنبية الي السوق المصرفية المحلية ادي الي زيادة الدخل والارباح والتكاليف للبنوك المحلية .

ونلاحظ هناك اختلاف بين هذه الدراسة وسابقتها ويرجع ذلك إلي ان تاثير البنوك الأجنبية علي أداء البنوك المحلية في الدول النامية يختلف عن الدول المتقدمة ويرجع السبب إلي عدم تطور السوق المالي في الدول النامية مما يضع ضغوطاً كبيرة علي البنوك المحلية تتمثل في زيادة اتفاقها علي الأستثمار في تطبيق الفنون المصرفية والإدارية الحديثة لكي تتمكن من منافسة المصارف الأجنبية وبهذا تزداد تكاليف تشغيل البنوك المحلية في الفترة القصيرة .

مفهوم البنوك الأجنبية:

تعرف البنوك الأجنبية بانها المصارف التي تشترك مباشرة في الاعمال المصرفية خارج دولتها الام وتكون منظمة بموجب قوانين دولة اجنبية وتستحوذ هذه البنوك علي اكثر من 50% من ملكية الاسهم، أي ان نسبة الاسهم المملوكة للاجانب في بلد الاقامة تحدد ما اذا كان المصرف اجنبي ام لا[1].

طرق نفاذ البنوك الأجنبية للسوق المصرفي في الدول النامية :

1- William Goulding and Daniel E. Nolle، Foreign Banks in the U.S.: A primer، Board o f Governors of the Federal Reserve System، International Finance Discussion Papers Number 1064، November 2012، P 03،.

يتم السماح لموردي الخدمات المالية الأجانب بالنفاذ للسوق المحلى للدولة المضيفة وتمتعهم بنفس المعاملة الوطنية من خلال الآتي [1] :

1- طرق توريد الخدمات المالية Banking services delivery :

حددت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (4) طرق لتوريد الخدمات المصرفية وهي :

- **التجارة عبر الحدود Gross-boarder** : ويتم ذلك من خلال مورد الخدمة المصرفية من دولة معينة (B) بتقديم الخدمات المصرفية للمستهلكين في دولة أخرى (A) عبر الحدود، وهذه التجارة لا تنطوي فقط على خدمة مالية أو مصرفية ولكنها تنطوي أيضاً على تدفق لرأس المال .
- **التواجد التجاري Commercial presence**: حيث يقوم مورد الخدمة المصرفية من الدولة (B) بتقديم الخدمات المصرفية للمستهلكين في الدولة (A) من خلال موقعه الدائم في سوق الدولة (A) .
- **الاستهلاك في الخارج Consumption abroad** : حيث يقوم مستهلك الخدمة المصرفية من الدولة (A) بالسفر إلى مورد الخدمة المصرفية في الدولة (B) لإتمام عملية الحصول على الخدمة المصرفية .
- **تحركات الأشخاص الطبيعية Movement of natural persons** : حيث يتم تقديم الخدمة المصرفية في الدولة (A) من خلال استيراد العمالة المصرفية من الدولة (B) .

ويعتبر نمط التجارة عبر الحدود والتواجد التجاري هما أهم نمطين في التجارة الدولية في الخدمات المصرفية، أما باقي طرق توريد الخدمات المصرفية فهي نادرة، ويعد التواجد التجاري هو الشكل الأكثر انتشاراً في التجارة الدولية في الخدمات المالية بصفة عامة والمصرفية بصفة خاصة .

وفي هذه الحالة يتم تقديم الخدمات عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الصناعة المالية في الدول الأجنبية، ويحدث ذلك في شكل إنشاء فروع أو وكالات أو شركات تابعة أو مكاتب تمثيل .

2- الأشكال التنظيمية لدخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي [1] :

- **مكاتب التمثيل** : تتميز بكونها أسهل أشكال دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي بالدولة المضيفة، حيث تقتصر وظيفتها على بعض الأنشطة مثل إجراء دراسات واختبارات للسوق المصرفي المحلي بالدولة المضيفة للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة دون أن يمتد لعمليات الإقراض أو تلقي الودائع، ويتميز هذا الشكل بالقيام بوظيفة دراسة السوق المحلي واقتناص فرص الربحية .

---

(1)-**Business Guide to the Uruguay Round International Trade Centre UNCTAD**، WTO، 1995، P270.

[1] - محمد علي محمد علي عبيد، **اثر الاتفاقية الدولية لتحرير تجارة الخدمات (GATS) على كفاءة النشاط المصرفي بالدول النامية مع التطبيق على مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2008، ص ص 97-98 .

● **الوكالات** : إن دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي للدولة المضيفة في شكل وكالات يعتبر أكثر أشكال التواجد التجاري تكلفه، ويستطيع الوكيل الأجنبي منح القروض التجارية والصناعية ولكنه لا يستطيع منح القروض الاستهلاكية أو تلقي الودائع .

الفروع : تعد فروع البنوك الأجنبية عنصراً مكملاً للبنوك الأصلية وتخضع هذه الفروع لإشراف البنك الرئيسي في البلد الأم وتعد هذه البنوك مسئولة قانوناً عن الأزمات المالية للفروع، ويمكن لتلك الفروع أن تقوم بالعمليات المصرفية بما فيها الإقراض .

بنوك تابعة : يتم إنشاء بنوك تابعة للبنك الرئيسي من خلال تأسيس كيانات مصرفية منفصلة قانوناً عن البنوك الأصلية ولها رأس مالها الخاص بها ولها حدود للإقراض تتماشى مع رأس مالها وتخضع لإشراف السلطات الرقابية المحلية، أي أن هذه البنوك تتعامل بنفس الأسلوب الذي تتعامل به البنوك المحلية .

وتتميز البنوك التابعة للبنك الأجنبي الرئيسي في قدرتها على تقديم تشكيله أكبر من الخدمات المصرفية — مقارنة بفروع البنوك الأجنبية — إلى بعض المنشآت غير المالية التي توجد في سوق الدولة المضيفة بالإضافة إلى خدمة عملائها الذين يأتون من الدولة الأم للبنوك التابعة .

عوامل تواجد البنوك الأجنبية في الأسواق المصرفية الخارجية :

هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى تواجد البنوك الأجنبية في الأسواق الخارجية أهمها [3] :

1- خدمة العملاء بالخارج :

تعد خدمة العملاء بالخارج هدفاً أساسياً لتوسع البنوك الأجنبية في الخارج، ولتحديد مدى جدوى دخول البنوك الاجنبية لأسواق الدولة المضيفة فانها تعتمد في ذلك على قيمة وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسات غير المالية حيث تركز هذه البنوك على عدد من الأنشطة المربحة كتمويل السلع والخدمات.

2– القيود المنظمة لعملية دخول البنوك الأجنبية :

تتحكم الروابط المؤسسية والثقافية والاقتصادية بين الدولة الأم والدولة المضيفة في عملية دخول البنوك الأجنبية حيث تقف القيود أو الحواجز التنظيمية عائق أمام دخولها وتفضل البنوك الأجنبية الاستثمار في الدول ذات القيود التنظيمية الأقل على الأنشطة المصرفية، هذا بالإضافة إلى مدى توافق البيئة التنظيمية والمؤسسية .

---

[3] – البنك الأهلي المصري، **دور البنوك الأجنبية في الدول النامية**، النشرة الاقتصادية، القاهرة، المجلد الستون، العدد الأول، 2007، ص ص 14- 15 .

بالإضافة إلى ذلك هناك دوافع خاصة بالدول المضيفة تتمثل في التغير في توجهات السوق نحو الانفتاح تماشياً مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة ومدى وجود الأزمات المصرفية والحاجة إلى تطوير أداء البنوك المحلية وتوسيع قاعدة الملكية بها ومدى تبني برامج للخصخصة في القطاع المصرفي .

المؤشرات التي تستند إليها البنوك الأجنبية للدخول إلى الأسواق المصرفية :

هناك ثلاث مؤشرات رئيسية يتم الاستناد إليها للدخول إلى الأسواق وهي [1]:

1- **مؤشر حقوق الملكية Property Rights :**

تمثل حقوق الملكية سنداً قوياً للمصارف في حال تعرضها لخسائر عند ممارستها للأنشطة المصرفية المختلفة لذا فان هذا المؤشريقيس مستوى القيود على حماية الملكية الخاصة في الدولة .

2- **المؤشر المصرفي Banking Index :**

عند فتح فروع للبنوك الاجنبية أو شركات تابعة فإن حجم القيود المصرفية التي تفرضها كل دولة على دخول البنوك الأجنبية يمكن قياسها باستخدام هذا المؤشر، ويؤكد هذا المؤشر على أن الأسواق الأكثر فرضاً لمثل هذه القيود هي الأقل جذباً للبنوك الأجنبية، لذا يوجد علاقة عكسية بين هذا المؤشر وتواجد البنوك الأجنبية .

3- **مؤشر الناتج المحلي الإجمالي The long of GDP :**

من خلال مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي يمكن قياس أداء الاقتصاد الكلي والقطاع المصرفي وعليه يؤكد هذا المؤشر على أن الأسواق المحلية الكبيرة ذات النمو المتسارع أكثر جذباً للبنوك الأجنبية، أي أن هناك علاقة طردية بين تواجد البنوك الأجنبية وهذا المؤشر .

أما بخصوص تحديد أسس الرقابة والإشراف المصرفي ولضمان عدم إفلات أي بنك أجنبي مهما تعددت فروعه ومؤسساته التابعة من الخضوع للإشراف والرقابة اللازمين للتاكد من سلامة أدائه، فإن الأمر يتطلب إيجاد نوع من التعاون بين البنوك المركزية في الدول المختلفة [2].

ونظراً إلى أهمية تدعيم الرقابة والإشراف على البنوك دولية النشاط فإن الأمر يتطلب وضع إطار تنظيمي لعمل تلك البنوك وذلك من خلال لجنة " بازل " للإشراف المصرفي وقد تمثلت جهود لجنة "بازل" في تحديد أسس توزيع مسئوليات الإشراف المصرفي في مجالات السيولة والملاءة وموقف النقد الأجنبي بين

---

[1] – عبد المنعم محمد الطيب، **اثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية**، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 2004، ص 18 .

[2] – رمضان الشروح، **الرقابة المصرفية في ظل العولمة المالية**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2002، ص 29 .

السلطات الرقابية في كل من البلد المضيف والبلد الأم، حيث تم تحديد مسئولية الرقابة على البنك الأجنبي – أياً كان شكله القانوني – تكون ضمن مسئولية السلطات الرقابية، وذلك فيما يتعلق بالسيولة[1].

أما فيما يتعلق بالملاءة وموقف النقد الأجنبي فإن الأمر يتوقف على الشكل القانوني للبنك، حيث يوكل الأمر بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية إلى السلطات الرقابية في البلد الأم . ويمكن للسلطات الرقابية المحلية الإشراف على فروع البنوك الأجنبية فيما يتعلق بموقف النقد الأجنبي طالما كان ذلك يرتبط باعتبارات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ويعني ذلك أن السلطات الرقابية المحلية هي المسئولة الأساسية عن الإشراف والرقابة على البنوك الأجنبية العاملة على أرضها[2].

أثر تواجد البنوك الأجنبية على تطور أداء البنوك المحلية في الدول النامية :

إن تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المصرفية والسماح بتزايد دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي من المتوقع أن يكون له تأثير كبير على كفاءة وتنافسية البنوك المحلية، فزيادة درجة المنافسة بين البنوك الأجنبية والمحلية تؤدي إلى قيام البنوك المحلية بتحسين جودة الخدمات التي تقدمها وتحسين طرق تقدمها للعملاء [3] .

كما تستطيع البنوك المحلية من خلال احتكاكها مع البنوك الأجنبية في السوق المصرفي المحلي معرفة الفنون المصرفية والأساليب الإدارية والمحاسبية التي تستخدمها تلك البنوك، كما يساعد تواجد البنوك الأجنبية في السوق المحلي على تحسين مستوى الإدارة المصرفية خصوصاً إذا قامت البنوك الأجنبية بالمشاركة بشكل مباشر في إدارة البنوك المحلية كما في حالة البنوك المشتركة .

بالإضافة على ذلك قد تطلب البنوك الأجنبية من السلطات التنظيمية والتشريعية في المجتمع بتعديل بعض نظم الرقابة والتنظيم المصرفية التي من شأنها تحسين الأداء المصرفي مما يساهم في النهاية في تحسين مستوى جودة وكفاءة البنوك المحلية[4].

كذلك تؤكد العديد من التجارب على أن تواجد البنوك الأجنبية في السوق المصرفي المحلي من الممكن أن يؤدي إلى الارتقاء بمستوى أداء العنصر البشري الموجود في النظام المصرفي المحلي، لأن تطوير الخدمة المصرفية واستخدام التكنولوجيا والمعرفة المصرفية ستظل نتائجها محدودة ما لم يتواكب معها تطوير

---

[1] – **نفس المرجع السابق**، ص 30 .

[2] – أحمد شعبان محمد علي، محمد، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2007، ص 188 .

[3] – عبد المطلب عبد المجيد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 41 .

[4] – محمد علي محمد علي عبيد، **مرجع سابق**، ص 121 .

لإمكانيات العاملين وقدراتهم اللازمة لاستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمة المصرفية بما يضمن رفع مستوى تقديم الخدمة وتحقيق أفضل استثمار للموارد البشرية في البنوك[1]، ويتم ذلك من خلال عدة قنوات :

- عندما يقوم البنك الأجنبي بالحصول على احتياجاته من العمالة الماهرة والمديرين ذوي الخبرة العالية في مجال إدارة البنوك من الخارج للعمل في فروع البنك الأجنبي، فإن ذلك يؤدي إلى اكتساب المديرين والموظفين المحليين لهذه الخبرات من خلال الاحتكاك بهده الفئة .
- تشترط بعض الدول على البنوك الأجنبية عند دخولها للسوق المصرفي المحلي أن تقوم بالإنفاق على برامج إعداد وتدريب موظفي ومديري البنوك المحلية لرفع الكفاءة والمهارة المصرفية مما يساهم في زيادة المعرفة المصرفية وتحسين مستوى ونوعية رأس المال البشري الذي يعمل في النظام المصرفي المحلي[2].

وبناء على ما سبق فإن تأثير البنوك الأجنبية على البنوك المحلية في الدول النامية يأخذ شكل حرف **U** المنعكس، ففي البداية مع تزايد دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة تكاليف، أرباح ودخول البنوك المحلية، ولكن مع مرور الوقت وعندما يصل عدد البنوك الأجنبية لحد معين فإن درجة المنافسة بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية تتزايد وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف وربحية ودخول البنوك المحلية وتزداد كفاءة النشاط المصرفي .

مقارنة أداء فروع البنوك الأجنبية بأداء البنوك المحلية التي تم الاستحواذ عليها من جانب البنوك الأجنبية :

اذا رغبت البنوك الأجنبية في الدخول إلى السوق المصرفي المحلي لأي دولة فإنها تقوم بعملية مفاضله بين إنشاء فروع أو شركات تابعة وبين عملية الاستحواذ على البنوك المحلية القائمة بالفعل.

وعليه يمكن ملاحظة أن البنوك المحلية التي تم الاستحواذ عليها من جانب البنوك الأجنبية عن طريق خصخصتها اي بيعها للبنوك الأجنبية، تكون أكثر كفاءة من فروع البنوك الأجنبية التي تم إنشائها داخل نفس هذه الدول، كما إن ربحية وأداء البنوك المحلية التي تم الاستحواذ عليها من جانب البنوك الأجنبية تكون أقل من ربحية وكفاءة فروع البنوك الأجنبية .

---

[1] - Claessens،s: Demirguc-Kunt، A، and Huizinga، H.، "**How Dose Foreign Entry Affect the Domestic Banking Market**"، Journal of Banking and Finance، vol .25، No .5، 2001، p 891.

[2] - بنك الإسكندرية، **التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي**، النشرة الاقتصادية، الإسكندرية، المجلد الرابع والثلاثون، 2002، ص ص 15-14 .

إن دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي من خلال إنشاء فروع جديدة سوف يكون أكثر تكلفة من دخول السوق المحلي من خلال عمليات الاستحواذ على البنوك المحلية القائمة وذلك في ظل ظروف عدم التأكد المتعلقة بمستقبل الظروف الاقتصادية والتجارية وعدم توافر المعلومات الكاملة، اما في حالة توافر معلومات كاملة عن مستقبل الظروف الاقتصادية والتجارية داخل الدولة المضيفة لن يكون هناك اختلاف في تكلفة الدخول إلى السوق المصرفية وفقاً لأي شكل من الأشكال[1].

وبناءً على ما سبق يمكن توضيح مزايا وعيوب عملية دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي سواء من خلال إنشاء فروع جديدة أو الاستحواذ على البنوك المحلية القائمة :

*دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي المحلي من خلال إنشاء فروع جديدة يساعد هذه البنوك المحلية على تجنب مشكلة نسبة القروض الرديئة، والتي سوف تتحملها البنوك الأجنبية إذا قامت بالاستحواذ على البنوك المحلية التي تعاني من هذه المشاكل .

* إن تواجد المصارف الاجنبية قد يحفز البنوك المحلية إلى تطوير خدماتها، الأمر الذي قد يحسن كفاءة الوساطة المالية للنظام المالي المحلي.

*تساعد المصارف الأجنبية في تحسين الإدارة للمصارف المحلية، خصوصا إذا كانت المصارف الأجنبية تشارك بصورة مباشرة في إدارة المصارف المحلية خاصة فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة والاستحواذ.

وعلى الجانب الأخر إذا قررت البنوك الاجنبية الدخول للسوق المصرفي المحلي عن طريق إنشاء فروع جديدة بدلاً من عملية الاستحواذ على البنوك القائمة، فان البنوك الأجنبية سوف تعاني من ارتفاع درجة المخاطرة المتعلقة بمستقبل عملية التوسع في السوق المصرفي المحلي لان النمو الطبيعي لفروع البنوك الأجنبية يأخذ وقتاً طويلاً نسبياً حيث يجب أن تكتسب سمعة حسنه من جانب العملاء، وذلك على عكس ما يحدث في حالة الاستحواذ على البنوك المحلية القائمة ؛ حيث أن هذه البنوك لها عملائها المرتبطون بها، ومن ثم فإن فرصة نجاح البنوك الأجنبية في التوسع من الممكن أن تكون أفضل [2] .

---

[1]- Mohie din، M.، **"on Bank Market Structure and Competition in Egypt "**، Arab Economic Journal،www.iceg.org/ne/projects/financial/structure.pdf.

12- Buch،C.M، **"Why do banks go abroad Evidence from German data "**، Financial Markets، Institutions and Instruments، Vol. 9، No. 1، February، 2000، PP:33-67.

النتائج :

-الدول النامية تسعى جاهده لجذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع المصرفي من أجل تحسين وتحديث النظام المصرفي وجعل أدائها أكثر فاعلية لتتمكن من القيام بدور فعال في إعادة توزيع تدفق رؤوس الأموال على القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية.

- تستند البنوك الأجنبية على عدة مؤشرات للدخول إلى الأسواق المصرفية المحلية منها المؤشر المصرفي، مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر حقوق الملكية، حيث تؤثر مساهمة البنوك الأجنبية في الدول النامية على الكفاءة والمنافسة، الاستقرار المصرفي، وكذلك سياسات منح الائتمان.

- تتمثل الأشكال التنظيمية التي يتم من خلالها دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي في مكاتب التمثيل، الوكالات، الفروع والبنوك التابعة.

-ان تواجد البنوك الاجنبية بالدول النامية له دور مهم في تطوير القطاع المصرفي حيث تساعد في تحسين اداء الإدارة للمصارف المحلية، خصوصا إذا كانت المصارف الأجنبية تشارك بصورة مباشرة في إدارة المصارف المحلية خاصة فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة والاستحواذ مما سيساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

-أن تواجد البنوك الأجنبية في السوق المصرفي المحلي من الممكن أن يؤدي إلى الارتقاء بمستوى أداء العنصر البشري الموجود في النظام المصرفي المحلي، لأن تطوير الخدمة المصرفية واستخدام التكنولوجيا والمعرفة المصرفية ستظل نتائجها محدودة ما لم يتواكب معها تطوير لإمكانيات العاملين وقدراتهم اللازمة لاستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمة المصرفية بما يضمن رفع مستوى تقديم الخدمة وتحقيق أفضل استثمار للموارد البشرية في البنوك .

ومن خلال النتائج التي تم التوصل اليها سيتم **طرح التوصيات الاتيه** :

- إن تشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في القطاع المصرفي سوف يساهم في تعزيز كفاءة النظام المصرفي في توظيف الموارد ورفع مستويات النمو خصوصاً إذا تم تشجيع هذه المصارف لتمويل مشروعات التنمية .
- فتح المجال أمام المصارف الأجنبية للتواجد في السوق المالي لأن تواجدها سينجم عنه زيادة الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل .

- ينبغي إحداث تغيرات داخلية في بيئة أعمال المصرف للتكيف مع المستثمر الأجنبي ويتم ذلك من خلال استحداث إدارات جديدة ودمج بعض الوحدات القائمة وكذلك ضرورة استحداث منظومة متطورة للاتصالات وذلك لربط الإدارة العامة بالفروع التابعة لها .
- ينبغي تطوير نظم الإدارة المصرفية والارتقاء بمستوى التدريب مع التدقيق في اختيار القيادات المصرفية والاعتماد على الخبرات العالمية لمواجهة متطلبات التوسع والنمو والتطوير .
- ضرورة تعديل النظم الرقابية وتطويرها واستخدام أسلوب جديد يركز على مراقبة الأوضاع المالية للمصارف .
- تشجيع زيادة الاستثمار في التقنيات المصرفية الحديثة ونظم المعلومات وزيادة الإنفاق على التدريب وتطوير المهارات للموارد البشرية المحلية .

قائمة المراجع

– البنك الأهلي المصري، دور البنوك الأجنبية في الدول النامية، القاهرة : النشرة الاقتصادية المجلد الستون، العدد الأول، 2007 .

– الشروح رمضان، الرقابة المصرفية في ظل العولمة المالية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2002، ص29 .

– الاحمر،حاتم (2008)، اثر البنوك الاجنبية في التنمية الاقتصادية في السودان، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

– الطيب، عبد المنعم محمد، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، السعودية : جامعة أم القرى، 2004 .

– بنك الإسكندرية، التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي، النشرة الاقتصادية، الإسكندرية، المجلد الرابع والثلاثون، 2002 .

– عبد الحميد، عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001 .

– عبيد، محمد علي محمد علي، أثر الاتفاقية الدولية لتحرير تجارة الخدمات (GATS) على كفاءة النشاط المصرفي بالدول النامية مع التطبيق على مصر، رسالة ماجستير غير منشورة بقسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2008 .

– علي، أحمد شعبان محمد، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2007 .

– محمد محي الدين، أمين (2005)، واقع البنوك الاجنبية في الجمهورية اليمنية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، صنعاء، العدد الثالث عشر.

– مريم، قشي، دور البنوك الاجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر " دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر "، 2016، مجلة دراسة اقتصادية، جامعة قسنطية 2، العدد الثالث .

المراجع الأجنبية :

- Business Guide to the Uruguay Round International Trade Centre UNCTAD، WTO، 1995.
- Buch .C.M، " Why do banks go abroad Evidence from German data "(2000)، Financial Markets، Institutions and Instruments، Vol .9، No .1 .

-Mohie din، M.، **"on Bank Market Structure and Competition in Egypt "**، Arab Economic Journal،www.iceg.org/ne/projects/financial/structure.pdf.
- Niels Hermes; Robert Lensink (2001)، The Impact of Foreign Bank Entry on Domestic Banking Markets; A Note، from the home page: http://som.eldoc.ub.rug.nl/FILES/reports/themeE/2001/01E62/01e62.pdf.
- Stijin Claessns; S. Demirguc-kunt،A، and Itemizing،H.(2001)، "How Does Foreign Entry Affect the Domestic Banking Market"، Journal of Banking and Finance، Vol .25، from the home page: http://wwwwds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/2000/02/24/000009265_3980625102840 / Rendered / PDF / multi_page.pdf.
- Robert Cull and María Soledad (2007)، Foreign Bank Participation and Crises in Developing Countries، World Bank Policy Research Working Paper 4128.
- William Goulding and Daniel E. Nolle، Foreign Banks in the U.S.: A primer، Board o f Governors of the Federal Reserve System، International Finance Discussion Papers Number 1064، November 2012، P 03،

Orekandl.com